مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 12 العدد 2، 2015، ص ص 485-511

الانسجام السماتي بين الكسرة وجمع المؤنث السالم

ناصر النعيمي *

ملخُص

تحاول هذه الدراسة توجيه علة نصب جمع المؤنث بالكسرة توجيهاً دلالياً إشارياً ؛ ففي اعتقادي أنّ نصب جمع المؤنث بالكسرة إنّما يتعلق بالبعد الفسيولوجي للأنثى، مع علمنا أن هناك قبيلة أسد تنصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً، ومع ذلك أجد أنّ النصب بالكسرة يتعاضد مع جمع المؤنث السالم؛ فهناك تقارب وانسجام سماتي بينهما؛ فالكسرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمضمون الشعوري للمرأة، وإن كان طلب الخفة ربما يكون هو السبب الرئيس في نصب جمع المؤنث بالكسرة كما ذهب البعض.

التكيُف اللغوي[1]:

إن طبيعة الجانب المنطوق للتركيب اللغوي تسهم في توضيح معالم الدّلالة المقصودة في السياق، قال عبد القاهر الجرجاني: "ومعلومٌ أنّ سبيلَ الكلامِ سبيلُ التصويرِ والصياغةِ وأنّ سبيلَ المعنى الذي يعبَّر عنه سبيلُ الشيءِ الذي يقعُ التصويرُ والصَّوغُ فيه"[2]، وقال سمير استيتية: "العلاقة بين الأصوات والنحو في لغة معربة كالعربية أظهر من أن يتوقف المرء عندها طويلاً ليكتشف أبعادها، والأدلة التي توضح ذلك كثيرة، فالظاهرة الإعرابية ظاهرة صوتية في الأصل، وُظِّفتْ توظيفا نحويا حتى أوشك العلماء، والباحثون أن ينسوا أصل الظاهرة لشدة تعلقهم بأثرها النحوي، فصار الإعراب بكلّ تجلياته الصوتية ذا بعد واحد هو البعد النحوي، مع أنّه ذو بعدين متلازمين هما: البعد الصوتي، والبعد النحوي"[3]، وأضاف عباس محمود العقاد: إنّ الحركات الإعرابية تمنح الكلمات مزية الحركة والتنقل ؛ لأنّها تدلّ على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنظومة، إذا كان هذا المعنى موقوفا على حركتها[4]؛ لأنّ " الضبط الإعرابي ما هو إلاّ أثر للمعنى التركيبي وظلّ له يدلّ عليه، ولا يخلقه"[5]، وقد أكد خليل عمايرة قيمة العلامة الإعرابية فقال:" إنّ الحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح، والإبانة عمّا في النفس من معنى، فإذا تكلم مثلا: الأسدُ (بالضمة)، فإنّ السامع يدرك أنّه قد أراد نقل

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2015.

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

الخبر، ولكنه إن قال: الأسدَ (بالفتحة)، فإنّ المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم، ويريد أن يفصح عنه"[6].

وقد بيّن ابن جني أنّ بين الأصوات ومعانيها تناسباً فقال: "فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع، ونَهْج مُتْلَئِبّ[7] عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبرّ بها عنها، فيعدلونها بها، ويحتذُونها عليها، وذلك أكثر ممّا نقدّره وأضعاف ما نستشعِره"[8]، وقال ابن جني أيضاً: "إن كثيراً من هذه اللغة وجدْته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها"[9]، و يقول هادي نهر: "اللغة قطعة من الحياة نشأت فيها، وسارت معها، وتغذت بغذائها "[10].

وعليه، فاللغة جزء من السلوك الإنساني، وضرب من الفكر المختلف[11]، أو كما قال "دي سوسير": "إنّ اللغة أساساً حقيقة اجتماعية، ينبغي دراستها في ضوء علاقتها بالمتحدثين بها، ومشاعرهم النفسية "[12]، فهي ترجمان الفكر والشعور؛ لأنّ استقراء كلام العرب الفصيح الآتي بالمشافهة، أو النقل هو الخطوة الأولى والأساسية للكشف عن هيئات المسموع[13]. وتقول زليخة أبو ريشة : " اللغة ليست مجرد أداة تحمل الأفكار والمشاعر، بل هي نفسها محمول فكري وشعوريّ يمكن ضبطها متلبسة بحالات تورّط كامل "[14]. ويقرر دافيد كريستل أنّه :" يجب أن لا تنظر إلى أجزاء على أنّه مجرد طريقة لإعراب الكلمات لتفتيت الجمل إلى أجزاء ثمّ إعادة تصنيفها، وإنما لا بد أن ينظر إليه باعتباره وسيلة نحو التفسير النهائي لتعقيدات التركيب اللغوي، فإذا نظرنا إليه هذه النظرة الخلاقة فسيصبح أكثر معنى وقيمة"[15].

الواقع اللغوي لجمع المؤنث السالم:

جمع المؤنث السالم، أو ما يجمع بألف وتاء مبسوطة زائدتين، هو أحد فرعي جمع التصحيح، أو ما يعرف بالسالم، نحو: فاضلات، ومعلمات، وقائمات، والأصل فيه أن يُعرَب بالحركات، قال ابن يعيش : "إن إعراب هذا الجمع بالحركات على القياس، وليس الأمر فيه كالتثنية والجمع اللذين إعرابهما بالحروف، وإذا كان إعرابه بالحركات فرفعه بالضم، نحو: (هذه مسلماتُ)، وفي الجر (مررت بمسلماتٍ)، والنصب محمول على الجر، فيكون في موضع النصب مكسوراً"[16]، وأضاف ابن يعيش: "اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعرابُ بالحروف فَرْعٌ عليها، وإنمّا كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهَيْن:

- أحدهما: أنّا لمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أولى، لأنها أقلُّ وأخفُّ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّفِ ما هو أثقل، ولذلك كثرتْ في بابها -أعني الحركات- دون غيرها ممّا أُعْرب به، وقُدّر غيرها بها ولم تُقدّر هي به.

- الوجه الثاني: أنّا لمّا افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكَلِم مركّبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غيرَ الحروف؛ لأنّ العلامة غيرُ المعلَّم، كالطِّراز في الثوب، ولذلك كانت الحركات هي الأصلَ؛ هذا هو القياس، وقد خُولف الدليل، وأعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه، وذلك في مواضعَ، منها: الأسماء الستّة المعتلّة إذا كانت مضافة؛ ومنها "كِلا"، ومنها التثنية، والجمع السالم"[17]، وقال السيوطي كذلك: "إنّ البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب الحركات فأصل البناء السكون"[18].

ومما يجدر ذكره أنّه لا خلاف بين العلماء فيما مضى إلا في مسألة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، فقد اختلف العلماء على أقوال خمسة:

- القول الأول - وهو المشهور-: أنه يُنْصَب بالكسرة نيابة عن الفتحة، فينصب بما يجر به، فنقول مثلاً: رأيت المعلماتِ، وهذا مذهب أكثر النحاة؛ والسبب في ذلك كما بينه أصحاب هذا القول هو الحمل على الأصل، والمقصود بحمله على الأصل –كما وضحه النحاة- أنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر السالم الذي هو الأصل وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم الذي هو الفرع، قال المبرد : "فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر؛ لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية، والتاء دليل التأنيث، والضمه علم الرفع، واستوى خفضه ونصبه"[19]، وقال ابن السراج : "والضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر، والتنوين نظير النون، وتكسر التاء وتنون في الخفض والنصب جميعاً، تقول: (رأيت مسلماتٍ) و (مررت بمسلماتٍ)، والكسرة نظيرة الياء في المذكرين، والتنوين نظير النون"[20]، وقال ابن خالويه : "والنصب فيها كالخفض؛ لأن الكسرة في جمع المؤنث السالم كالياء في جمع المذكر السالم"[21]، وأضاف ابن جني: "واعلم أن العرب لمّا صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجرّ، فقالوا: (ضربت الهنداتِ) كما قالوا: (مررت بالهندات) ولا ضرورة هنا؛ لأنهم قد كانوا قادرين على فتح التاء فيقولون: (رأيت الهنداتَ)، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانيته، وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه، فدلّ دخولهم تحت هذا مع أن الحال لا تضطر إليه على إيثارهم، واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عَرِي من ضرورة الأصل، وهذا جليّ كما ترى"[22]، وقال الصيمري[23]: "فأما المؤنث فجمعه بالألف والتاء، نحو: المسلمات والصالحات، وتضم التاء علامة للرفع، وتكسر علامة للنصب والجر، حملاً على نصب جمع المذكر وجره؛ لأن المؤنث فرع على المذكر، فوجب أن يجري على طريقته، فالكسرة مع التاء في هذا الجمع كالياء في ذلك الجمع"[24]، وقال أبو البركات الأنباري : "فإن قيل: لم حمل النصب على الجر في هذا الجمع؟ قيل: لأنه لمّا وجب حمل النصب على الجر

في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع؛ حملاً للفرع على الأصل"[25]، وأضاف أبو البقاء العكبري : "وإنما حمل المنصوب هنا على المجرور لوجهين:

أحدهما: أنه جمع تصحيح، فحمل النصب فيه على الجر كجمع المذكر؛ لأن المؤنث فرع على المذكر، والفروع تحمل على الأصول، فلو جعل النصب أصلاً لكان الفرع أوسع من أصله، وهذا استحسان من العرب لا أن النصب متعذر.

والوجه الآخر: أن المؤنث بالتاء في الواحد تقلب تاؤه هاء في الوقف، ولا يمكن ذلك في الجمع، فكما غيّر في الواحد غيّر في الجمع، فحمل النصب على غيره إذ كان تغييراً، والتغيير يؤنس بالتغيير، **وكسرته في النصب إعراب**"[26]، وإلى قريب من ذلك ذهب ابن يعيش فقال: "وإنما حمل النصب فيه على الجر لوجهين:

- أحدهما: أن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم، فكما حمل منصوب جمع المذكر على مجروره في مثل: (مررت بالزيدين) و (رأيت الزيدين)، كذلك حمل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في مثل: (مررت بالمسلمات) و (رأيت المسلمات)؛ ليكون الفرع على منهاج الأصل ولا يخالفه.

- والوجه الآخر: أن جمع المؤنث السالم يوافق جمع المذكر السالم في أشياء، ويخالفه في أشياء، فأما الموافقة ففي سلامة الواحد وزيادة الزيادتين لعلامة الجمع وكون الزائد الأول حرف مد، وأما المخالفة فمن جهة أن الزائد الثاني وهو التاء حرف الإعراب يجري عليها حركات الإعراب، وليس كذلك الجمع المذكر فإن النون لا يدخلها إعراب... فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحدهما على الآخر؛ لأن الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنىً ما، وإن كانا مختلفين في أشياء أخر، فبالمشابهة حمل جمع المؤنث على جمع المذكر، بأن جعل للرفع علامة مفردة، وللجر والنصب علامة واحدة اشتركا فيها، فقيل: جاءني مسلماتُ، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ"[27]، وقال المرادي[28]: "أما جمع المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره، وضابطه: ما جمع بألف وتاء مزيدتين"[29]، وقال ابن هشام : "الجمع بألف وتاء مزيدتين، كـ(هندات) و (مسلمات)، فإنّ نَصْبَه بالكَسرة، نحو: {خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ} [العنكبوت: 44]"[30]، وقال ابن عقيل : "وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، نحو: (جاءني هنداتُ، ورأيت هنداتٍ، ومررت بهنداتٍ) فنابت فيه الكسرة عن الفتحة"[31]، وقال ابن مالك : "وهذا النوع –يقصد جمع المؤنث السالم- تنوب فيه الكسرة عن الفتحة"[32]، وقال الجوجري[33]: "ما جمع بألف وتاء مزيدتين كـ(هندات) فإنه ينصب بالكسرة... وهذا الجمع ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وأما رفعه وجره فعلى الأصل"[34]، وقال ابن الصائغ[35]: "وحكم إعراب هذا الجمع: ضَمَّ تائِه في الرّفع، وكسرها في

الجرّ والنّصب؛ إتباعاً لجمع المذكّر السّالم، ومنصوبه محمولٌ على مجروره"[36]، وقال السيوطي: "ما جمع بألف وتاء فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ حملاً لنصبه على جره، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جره"[37].

وإذا ما أنعمنا النظر في أقوال العلماء السابقين، نجد سلامة استدلالاتهم من حيث المنطق، وأنّهم يعللون النصب بما يُجَرُّ به جمع المؤنث بعدة أسباب، هي:

الأول: وهو ما نص عليه أكثر النحاة، فقالوا: إن جمع المؤنث السالم فرع من جمع المذكر السالم، فينصب جمع المؤنث بالكسرة قياساً على جمع المذكر السالم، فإن المذكر السالم ينصب بما يُجَرُّ به، ولو أعرب جمع المؤنث السالم بالحركات الثلاث لكان الفرع –وهو جمع المؤنث- أوسع مجالاً من الأصل –وهو جمع المذكر-[38]، قال الصيمري: "فأما المؤنث فجمعه بالألف والتاء، نحو: المسلمات والصالحات، وتضم التاء علامة للرفع، وتكسر علامة للنصب والجر، حملاً على نصب جمع المذكر وجره؛ لأن المؤنث فرع على المذكر، فوجب أن يجري على طريقته، فالكسرة مع التاء في هذا الجمع كالياء في ذلك الجمع"[39]، وقال الجوجري: "ولقائل أن يقول: هذه العلة ضعيفة من حيث إنها لا تفيد أنهم لِم لَم يعكسوا؟ ومنقوصة لأنهم جعلوا الجمع المؤنث أوسع مجالاً؛ لأنهم جعلوا به العاقل كـ(هند) و (هندات) وغيره كـ(شجرة) و (شجرات) بخلاف جمع المذكر فإنهم خصّوه بالعاقل"[40]، وأضاف الجوجري: "بل لو قال قائل: (إن جمع المؤنث هو الأصل وجمع المذكر هو الفرع) لكان ذلك هو الأقرب للصواب؛ لأنه يجمع به العاقل وغير العاقل بخلاف جمع المذكر الذي لا يجمع به إلا العاقل"[41].

والسبب الثاني: ما ذكره أبو البقاء العكبري في علة نصب جمع المؤنث بالكسرة، فقال: "إن المؤنث بالتاء في الواحد تقلب تاؤه هاء في الوقف ولا يمكن ذلك بالجمع، فكما غير في الواحد غير في الجمع، فحمل النصب على غيره إذ كان تغييراً، والتغيير يؤنس بالتغيير"[42]، وقصد أبو البقاء بذلك أن المفرد المؤنث بالتاء كـ(معلمة) يوقف على تائه بالهاء فتتغير لتصبح (معلُمه)، في حين أنه عند جمعها جمعاً مؤنثاً تتغير تاء المفردة إلى تاء مفتوحة لتصبح (معلمات)، فناسب هذا التغيير بين المفرد والجمع تغيير الحركة في النصب من الفتحة إلى الكسرة، ولكن هذا التأويل الذي ذكره أبو البقاء غير مسلّم به؛ إذ لو كان صحيحاً لجاز العكس، وهو الجر بالفتحة بدل الكسرة، وهذا غير منقول.

والسبب الثالث: قاله ابن يعيش، وهو أن جمع المؤنث السالم يوافق جمع المذكر السالم في أشياء، كسلامة مفرده وزيادة أحرف علامة للجمع، وفي المقابل يخالفه في أشياء، ككون التاء في جمع المؤنث يجري عليها حركات الإعراب وليس كذلك جمع المذكر فإن النون لا يدخلها إعراب، فبسبب التشابه حمل أحدهما على الآخر؛ لأن الشيء يقاس على شبيهه[43].

- **القول الثاني: أنه يُنْصَب بالفتحة دائماً**، وينسب هذا القول إلى بعض الكوفيين وليس جميعهم؛ إذ خالفهم الفراء[44] وابن هشام[45]، وذلك كقولنا: خلق الله السماوات، فيكون جمع المؤنث هنا كغيره من الأسماء، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، وقال السيوطي: "أجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً، وأجاز هشام – الضرير- منهم في المعتل خاصة، كـ(لغة) و (ثبة) وحكي: (سمعت لغاتَهم)"[46]، وقال الصبان : "وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتَهم"[47]، وهناك قبيلة بني أسد من قبائل العرب تنصب جمع المؤنث السالم بالفتحة لا بالكسرة، قال ابن هشام: "ومن العرب من يمنعه الصرف فيجره وينصبه بالفتحة ولا ينوّن"[48].

- **القول الثالث: جواز الوجهين، فيجوز فيه النصب بالكسرة، أو النصب بالفتحة**، وهذا قول ابن هشام، وقد اشترط لجواز النصب بالفتحة أن يكون لام الاسم حين الجمع محذوفاً، فقال: "الجمع بألف وتاء مزيدتين، كـ(هندات) و (مسلمات)، فإنّ نَصْبَه بالكَسرة، نحو: (خَلَقَ اللهُ السَّموَاتِ)، وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوفَ اللامِ"[49]، والمقصود بحذف لام الاسم أن يكون مفرد الجمع معتل اللام محذوفاً، ومثال ذلك: ثُبَة[50] وجمعها ثُبَات، فإن ثبة أصلها ثُبَى، والجمع أَثابيّ وأَثَابِيَةُ، والهاء فيها بدل من الياء الأخيرة[51]، فهي معتلة وتنصب بالفتحة.

ومنه قوله تعالى:" **فانفروا ثُباتٍ أو انفروا جميعا**" (النساء، 71)، فقد قرأ العامة (ثباتٍ) بالكسر المنون على أنّه حال، فقال أبو حيان :" ولم يقرأ فيما علمت إلاّ بكسر التاء "[52] ولكن نُسب إلى أبي السمّال [53] - قراءة منفردة (ثباتا) منصوبا بالفتحة منونا [54]. وجاء عند بعض شراح صحيح البخاري في قوله في أحد أحاديثه المعلقة "ويذكر عن ابن عباس انفروا ثباتٍ سرايا متفرقين" أنه وقع في رواية أبي ذر والقابسي ثباتاً بالألف، وردوا عليها بأنه غلط، وغير صحيح لأنه جمع المؤنث السالم لـ(ثبة) [55]. ومثل ذلك أيضاً كلمة (لُغة)[56] وجمعها لغات، فنقول مثلاً: تعلمتُ لغاتَهم، فإن ذكر حرف العلة عاد جمع المؤنث السالم إلى النصب بالكسرة عوضاً عن الفتحة عند ابن هشام موافقة لباقي العلماء[57]، وقد نسب ابن يعيش هذا القول للبغداديين دون اشتراط حذف اللام عند الجمع، فقال: "ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا، وأجازه البغداديون، وأنشدوا لأبي ذؤيب:

فلمّا اجْتَلاها بالإيامِ تَحَيَّزَتْ ثُباتًا عليها ذُلُّها وانْكِسارُها[58]

وحكوا أيضاً (سمعت لغاتَهم)، ولا حجة لهم بذلك؛ لاحتمال أن يكون (ثبات) و(لغات) واحداً، فأصل (ثبة) (ثبوة)، وأصل (لغة) (لغوة)، وإن كان استعمالها بحذف اللام إلا أنهم تمموها، كقولهم: (حلاة وحلى) و(مهاة ومهى)... ويكون أجرى التاء في المفرد مجراها في

الجمع، فرد اللام مع المفرد كما ترد مع الجمع في قولهم: (أخوات)"[59]، وقد رد ابن يعيش على أصحاب هذا القول احتجاجهم باحتمال أن تكون (ثبات) و (لغات) مفرداً وليست جمعاً، فأصل (ثبة)(ثبوة)، وأصل (لغة) (لغوة)، فيكون أجرى التاء في المفرد مجراها في الجمع.[60]. وقد رُدّ القولُ بكونه مفرداً ردت لامه أيضاً بأنه يلزمه الجمعُ بين العوض والمعوض منه، ويَرُدّ عليه أيضاً قراءة من قرأ شذوذاً (ويَجْعلون لله البناتَ) [النحل: 57] بالفتحة؛ لأنّ المفردَ منه مكسورُ الفاء[61]. وممن ذكر رأي النصب بالفتحة أبو البقاء العكبري فقال:" والتنوينُ قي (عرفاتٍ) وجميعِ جمعِ التأنيثِ نظيرُ النون في مسلمين، وليست دليل الصرف، ومن العرب من يحذف التنوين ويكسر التاء، ومنهم من يفتحها"[62]. وجاء في ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك:" الجمع بالألف والتاء المزيدتين، وما حمل عليه، كـ (هندات ومسلمات)؛ فإن نصبه بالكسرة؛ نحو: {خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ}، وربما نصب بالفتحة إن كان محذوف اللام، كـ (سمعت لغاتهَم)"[63].

- القول الرابع: إنّ جمع المؤنث السالم يبني على الفتحة في محل نصب، ويُنسَب هذا القول للأخفشْ والذي نسبه للأخفش الصبان، فقال الصبان[64]: "وما كان جمعاً بسبب ملابسته للألف والتاء يكسر في الجر وفي النصب معاً كسر إعراب، خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه، وإنما نصب بالكسرة مع تأتّي الفتحة ليجري على سنن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره".[65]، وقال ابن عقيل: "وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، وزعم بعضهم أنه مبني في حالة نصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه"[66].

القول الخامس: ذكره أبو البقاء العكبري عن الأخفش قولاً آخر، وهو أنه مبني على الكسر، فقال: "وكسرة جمع المؤنث في النصب إعراب، وقال الأخفش بناء"[67]، وذكر ابن هشام الرأي نفسه فقال: "وقال الأخفش في جمع المؤنث السالم أنه مبني على الكسر في محل نصب"[68].

ولكن مما يجدر ذكره أنّ العلماء ردّوا على ما نُسِب إلى الأخفش، وذكروا أنه فاسد من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لا موجب لبناء جمع المؤنث على الفتح، وإنما نصب بالكسرة مع إمكان الفتحة ليجري مع أصله وهو جمع المذكر السالم.[69]

والوجه الثاني: أنه لو سلمنا بأن جمع المؤنث مبنيٌ في حالة النصب، لجاز أن نقول : إن المجرور الممنوع من الصرف مبني على الفتحة، ولجاز أن نقول : إن المثنى المنصوب مبني على الكسرة، وهذا كله مما لم يقل به أحد.[70].

والوجه الأخير: نسبه السيوطي لأبي علي الفارسي بأنه مما يدل على إعراب جمع المؤنث السالم بدل البناء في حالة النصب أن حركة الفتحة وجبت في جمع المؤنث بعامل، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء.[71]

التفسير الصوتي النفسي:

بعد هذا التطواف في مواقف النحاة، واجتهاداتهم في علة نصب جمع المؤنث السالم، نجد أنّ التعليلات السابقة جلّها اجتهادات عقليّة منطقية، لك أن تقبلها، ولك أن تردّها، ولكن، لا تكاد – في اعتقادي- أن تبلغ درجة القَطع، هذا من جانب، ومن جانب آخر نريد أن نربط بين البعد التركيبي النحوي لنصب جمع المؤنث السالم بالكسرة بالبعد الصوتي النفسي، وهذا ما سأبينه بعد قليل، فأقول:

إنّ في اختيار الكسرة، في نصب جمع المؤنث السالم، بعداً صوتياً ذهنياً نفسياً؛ فعلم دلالة الصوت (phonosemantics) يفسر الأصوات في التراكيب باعتبار ما تؤديه من وظائف، فأيّ انزياح صوتي في الظاهرة النحوية لا بد أن يكون له أبعاد دلالية وأسباب نفسية، وما أذهب إليه ليس بدعاً، فهناك لغات غير معربة تتخذ من النبر والتنغيم وسيلة للتعبير عن المعنى، وعلى ذلك فهو مرتبط بالوجدان، والإحساس أكثر من النبر –ويقصد التنغيم–؛ لأنّ النغمة ليست مقداراً فقط، ولكنّها إلى جانب ذلك ذات بعد تأثيري.[72]

فكما أن نصب جمع المؤنث السالم يستدعي الكسرة، فإنّ الكسرة في نصب جمع المؤنث السالم تستدعي تصوراً لحال المرأة، فقد ناسبت الكسرة المدلول، فثمة ائتلاف صوتي دلالي بينهما. فالتحوّل أو الانزياح في الحركة الإعرابية عن النمط اللغوي المعروف يضفي بالضرورة إلى هالات وفضاءات شكلية ومعنوية أو نفسية من شأنها أن تحقق نوعا من الالتحام النفسي بين الحركة والدلالة المنشودة.؛ لأنّ "تغيير المألوف المعتاد يدلّ على زيادة ترغيب في استماع المذكور، ومزيد اهتمام بشأنه"[73]؛ ولأنّ " الضبط الإعرابي ما هو إلاّ أثر للمعنى التركيبي وظلّ له يدلّ عليه ولا يخلقه"[74]، فقد أفضت الكسرة – في اعتقادي – في حالة النصب إلى استثارة المتلقي ودفعته إلى استحضار المدلول والعناية به ومتابعته، بالإضافة إلى أنها أحدثت كسرا للإيقاع اللغوي النمطي القياسي، وهذا يولّد في المتلقي إحساسا بالتعادل والتوازن بين الحركة النفسية والحركة الشكلية المتمثلة بحركة الكسرة [75] قال خليل عمايرة : " الحركات الإعرابية معانٍ في نفس المتحدّث بالعربية على سجيته وطبيعته" [76]. وقال عبد الله عنبر: "ويبدو أنّ علامة الإعراب تنصهر في تفاعل عضوي وتكون مسؤولة عن التعدد الدلالي لمعاني التراكيب، وتقيم علاقة سيميائية تجعل وظيفتها الإفصاح والإبانة بفضل ما تحمله من طاقة دلالية يتوقف عليها جوهر التركيب"[77].

ليس هذا فحسب بل ربما نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة ، يدفع المتكلم إلى الضغط على المقطع الأخير من الكلمة .مما ينتج عنه إبراز المعنى للكلمة المنبور بها عن سائر الكلمات المحيطة بها، وفي هذا إضافة معنى زائد، يتمثل في فهم العلاقة بين الطرفين، وضرورة تفسير التركيب تفسيرا دلاليا إشاريا .

ومما يجدر ذكره أن المحدثين قد وقفوا عند هذه الظاهرة، وحاولوا بيان علة نيابة الكسرة عن الفتحة في حالة النصب عند جمع المؤنث السالم، فقال رمضان عبد التواب: "إنّها من باب المخالفة الصوتية؛ والسبب في المخالفة من الناحية الصوتية هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين صوتا أخر"[78]، وبهذا المعنى تكون المخالفة هي انتحاء سمة غير ما ورد في العرف النحوي؛ إذ جرت العادة على نصب الاسم بالفتحة، أمّا نصبه بالكسرة ففي ذلك مخالفة صريحة، فعند النظر في ديناميكية الهواء عند فتح التاء يتبيُن أنّ صوت الفتحة قد تحقق بدرجة أقل في نطقها في موطن آخر، بالإضافة إلى بروز وشدة الكسرة في هذا الموضع فظهر إرسال الهواء بدرجة أقوى، وعليه، فالكسرة جلبت لغاية صوتية في كونها تحقق التوازن الصوتي لالتئام الكلمة، وهذا يذكرنا بما قاله فوزي الشايب في علة فتح نون جمع المذكر السالم؛ إذ المخالفة الصوتية بين الضمة الطويلة نحو: مسلمون، والكسرة الطويلة نحو: مسلمين، كلاهما حركة مغلقة، والمقابل الخلافي لهما هو الفتحة المتسعة، فتحريك نون جمع المذكر السالم بالفتحة روعي فيه تحقيق هذه المخالفة الصوتية[79]، وكما يقال: "الحركة الإعرابية آلة الإعراب"[80]. والذي يظهر للمتأمل أن هذا التعليل الصوتي على وجاهته، فيه نظر، ويفتقر إلى الاطراد فيما شاكله، إذ إنّك تجد نظائر لها جاءت منصوبة بالفتحة في جموع التكسير، وفي بعض الأسماء المفردة، ولم تحتج إلى هذه المخالفة الصوتية، على الرغم من ورودها على الوزن ذاته بحركاته، فيقولون : أمواتاً، وأقواتاً، وأبياتاً، وأشتاتاً، ونباتاً، وثباتاً...إلخ بالنصب على الفتحة. فلو كانت علة الكسرة في نصب جمع المؤنث السالم هي المخالفة الصوتية لتيسير المجهود العضلي بالانتقال من صوت إلى آخر لَلزِمتْ في الأمثال السابقة لتحقق الموجب ذاته فيها.

ومن المحدثين مَن ربط هذه الظاهرة بظاهرة الممنوع من الصرف، من باب تحقيق علة المعادلة في الدرس النحوي، فسُلبت الكسرة من الممنوع من الصرف، وأعطوه الفتحة بدلا منها، ثمّ أعطوا الجر حقّه حين سلبوا من جمع المؤنث السالم الفتحة في حالة النصب فأعطوه الكسرة بدلا منها، فعادلوا بينهما[81].

ولكن، إضافة لما ذكر، ففي اعتقادي أنّ مجيء الكسرة حقق نوعاً من التوازن الصوتي والالتئام الكلمي النفسي، وهذا لا يتأتى إلا إذا تداخل البعدان : الصوتي والنحوي، ويتمثل في[82]:

- أولاً: الإنابة، ويقصد بالإنابة في اللغة: "الرجوع إلى الطاعة، فلا يقال لمن رجع إلى معصية أنه أناب"[83]، وفي لسان العرب: "ونَابَ عنِّي في هذا الأَمْر نِيَابَةً: إِذا قامَ مَقامَكَ، وقيلَ: نابَ: لَزِمَ الطَّاعَةَ. وأَنابَ: رجَعَ مَرَّةً بعدَ أُخْرَى، ومنه النَّوْبَةُ لِتَكْرَارِهَا. وناب ينوب: بمعنى قام الشيء مقام غيره"[84]، وأعتقد في إنابة الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم إشارة إلى أن النساء ينوب عنهن أولياؤهن في كثير من أمورهن، فيزوجونهن ويقومون على أمورهن، يقول هنري لوفيفر: " اللغة مؤسسة موازية وداعمة ومعززة للهيمنة الذكوريّة ؛ إنها تضطلع بدور العادات والتقاليد، وبدور الشرائع والقوانين وبدور المضمون الاستعلائي"[85]، فقضية الإنابة موجودة في حياة النساء اليومية كما هي في هذه المسألة اللغوية، ومعلوم أنّ القوامة مسؤولية الرجل بحسب فطرته التي فطره الله عليها، وهي الوظيفة الأولى للرجل، من الرعاية، والعناية، والإدارة للأسرة، أمّا المرأة، فلها وظيفة أخرى في المجتمع تكمل وظيفة الرجل في هذه الحياة، من الولادة والتربية والعطف...إلخ، وعليه فالمرأة مسؤولية الرجل، ومن حقها على الرجل أن يكرمها ويرعاها، فقد قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ)[86]، ومن حقّ الرجل كذلك على المرأة أن تطيعه في إطار شرع الله الحكيم، وأن تنوب إليه عند الحاجة، وهذه إشارة إلى تابعية المرأة، وأنّ المرأة تحت الرجل، أي: في عصمته، فناسبت الكسرة لجمع المؤنث السالم فكرة التحتية، كما قال تعالى: {ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ} [التحريم: 10]، فالنصب بالكسرة له بعد عميق في استقرار الأسرة المعنوي، فكلما خفضت المرأة جناحها للرجل، وأطاعته وسارت تحت ظله ازدادت ارتفاعاً، وانتصاباً، وشرفاً في نظره؛ لأن سنة الله أن يجعل قائداً واحداً لكل شيء، وهذه هي الحقيقة التي قامت بها السماوات والأرض، قال تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: 22]، وأيضاً الاستقرار المكاني والقرار في البيوت، والابتعاد عن الظهور الصريح والمبتذل، فالكسرة حييّةٌ مستورة تحت خبائها، بينما الفتحة ترفرف مثل العلم فوق حرفها، والجدير بالذكر أن الكسرة بحيائها هذا هي أقوى الحركات، وهذا له أبعاد معنوية، فالمرأة على حيائها ورقتها إذا استوجب عليها الصبر والقوة كانت أنموذجاً يحتذى.

-ثانياً: الفرعية، ويقصد بها حمل نصب جمع المؤنث السالم على خفضه كما فعلوا في جمع المذكر السالم الذي ينصب بالياء؛ وذلك حتى لا يفصل الفرع عن الأصل، والفرع في اللغة هو في كلّ شيء أَعْلاه، والجمع فُرُوعٌ، ومنه قيل: جبل فارِعٌ، ويقال: فارعةُ الجبل أَعلاه، وبذلك سميت المرأَة فارِعةً، وفَرْعُ المرأَة شعَرُها، فُرُوعٌ وامرأَة فارِعةٌ وفَرْعاءُ طويلة الشعر، وأَفرَعَتِ المرأَةُ أي حاضَتْ[87]، فالمرأة فرع الرجل الذي هو الأصل، وهذا الموضوع له أصل عميق المدى منذ أن خُلقت حواء من ضلع آدم، فالله -عز وجل- خلق آدم من تراب، ثمّ نفخ فيه من روحه، لتكون فرعا

أو جزءاً منه؛ ليتجاذبا وتتحقق سنة الزوجية التي تقوم عليها الحياة في مجالاتها كافة، قال عودة أبو عودة: "إنّ ميل الرجل للمرأة، وميل المرأة للرجل غريزة فطرية لا يملك امرؤ في الكون أن ينكرها؛ لأنّ المرأة بعض نفس الرجل"[88]، قال تعالى: {يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} [النساء: 1]، وإذا ما ذهبنا إلى المعجم نجد أنّ الكَسْر: أَعلى الجُزْء من العضو، وقيل هو العضو الوافر، وقيل هو العضو الذي على حِدَتِه لا يخلط به غيره، وقيل هو نصف العظم بما عليه من اللحم"[89]، وهذا في اعتقادي خير تمثيل لعلاقة المرأة بالرجل فهي جزء العظم من الرجل، لا غنى عنه ألبتة، وكما يقال: الأصل ألاّ يسوّى بين الفرع والأصل؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول[90]، قال الجاحظ: "والأصل أحقُّ بالقوة والفرع أولى بالضَّعف"[91]، فثمة تشابه بين الكسرة وضعف النساء جسدياً ومعنوياً، فالكسرة توحي بالضعف والانكسار؛ فكَسَرَ الشيء يَكْسِرُه كَسْراً فانْكَسَرَ وتَكَسَّرَ أَي: لانَ وضعف واخْتَمر، قال سمير استيتية: "إنّ الجنوح إلى السهولة مرتبط بقضية الأصل والفرع عند العرب، كما هو الحال عند غيرهم، فالذي يجدونه سهلاً في النطق يميلون إليه، ويأخذون به، فهو بهذا الاعتبار فرع، ما دام مأخوذاً مما هو أصعب منه، وما قد يجدونه صعباً تطرحه ألسنتهم، وهو باعتبار وجوده الأسبق أصل"[92].

وهناك بُعْد آخر في جرّهن بالكسرة ؛ فربما لرقتهن وضعفهن، وهذا يذكرنا بما ورد في السيرة النبوية، أن الرسول، صلى الله عليه وسلم كان في سفر، وكانت مع القافلة نساء، وكان أنجشة -وهو عبدُ أسود حادٍ للإبل، وحسن الصوت - يحدو بالنساء، فكان إذا حدا أسرعت الإبل في سيرها، فقال صلى الله عليه وسلم: (يا أنجشة، رويدك سوقاً (وقيل : رفقا) بالقوارير)[93]، وقال العلماء في شرح هذا الحديث [94]:سمي النساء قوارير لضعف عزائمهن تشبيهاً بقارورة الزجاج؛ لضعفها وإسراع الانكسار إليها، واختلف العلماء في المراد بتسميتهن قوارير على قولين :

الأول: أن معناه أن أنجشة كان حسن الصوت، وكان يحدو بهن، وينشد شيئاً من الرجز وما فيه تشبيب، فلم يأمن أن يفتنهن ويقع في قلوبهن حداؤه، فأمره بالكف عن ذلك. والقول الآخر: أن المراد به الرفق في السير؛ لأن الإبل إذا سمعت الحداء أسرعت في المشي واستلذته، فأزعجت الراكب وأتعبته، فنهاه عن ذلك؛ لأن النساء يضعفن عند شدة الحركة، ويُخاف ضررهن وسقوطهن.

والسؤال الذي يبدو ملحاً في هذا المقام، لماذا كنّى الرسول صلى الله عليه وسلم عن النساء بالقوارير؟ وما علاقة ذلك بجمع المؤنث السالم؟

لا بد أن هناك أبعاداً ودلالات بعيدة الغور جعلت هذا التعبير من جوامع الكلم؛ فلئن كانت القوارير من زينة الجنة ونعيمها، فإن المرأة ريحانة الحياة وقارورة عطر رقيقة شفافة حساسة، قد يخدش أي حادث أو كلمة مشاعرها، ولشفافيتها فهي قلما تستطيع إخفاء ما يمور في جوانحها من مشاعر، فيظهر انفعالها، إما بتعبيرات وجهها، أو بانسكاب دموعها، وكأنها قارورة أريق ما فيها من سائل، فالمرأة كالبلورة تشف، ولا تتقن الحَجْب، وبسبب رقة المرأة فقد أوكلت إليها الأعمال التي تقتضي الرقة، كحضانة الأطفال والعناية بشؤون الأسرة داخل البيت، قال تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} [الأحزاب: 33]، ونلاحظ أن الفعل (قرنَ) يشير إلى الاستقرار الذي يتناسب مع القوارير فهي من مادته، بينما جُنّبت النساء الأعمال الشاقة وخوض الحروب؛ لرقة أجسامهن ومشاعرهن، ولا يعاب على النساء أن تكون لهن قلوب كقلوب الطير.

ومما يستوقف ذكره في هذا الحديث أيضا، لماذا خصت المرأة بلفظ القوارير وليس بلفظ الزّجاج؟

الزجاج مادة القوارير، لكنها قبل التشكيل تكون مجرد مادة أولية هشة مستوية لا تتحقق جمالياتها إلا بالتشكيل الذي يزيد قيمتها، ومنفعتها، فيحولها من لوح تنزلق عنه المادة إلى تحفة جميلة وقارورة مهيأة للاحتواء، ففي تعبير "قارورة" بُعْد نفسي يفيد القرار، والاستقرار، والاحتضان، وإن صناعة القوارير من الزجاج تكون بالنفخ، حيث يُسخَنُ قضيب الزجاج حتى يلين، ثم ينفخ فيه الصانع حتى يتكور، ويأخذ شكل القارورة، والمرأة قارورة الحياة، أو الرجل، أو الزوج.

ومما يجدر ذكره أن كلمة "قوارير" التي وُصِفتْ النساء بها، إنما هي جمع تكسير، فقد ارتبطت بالكسر، ولعل في ذلك إشارة إلى أنه لا يكسر المرأة إلا المرأة إذا جُمعت إليها وشاركتها في زوجها، فاجتماع القوارير دون حائل بينها يسبب كسرها في حال تعرضها لأي هزة.

- ثالثاً: الخفض: أُمِرَتْ النساء بغض البصر أي خفضه، فهناك تناسب بين الكسرة وخفض البصر وإسدال الجفون والأهداب على العيون، قال تعالى: {وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ} [النور: 31]، وقد وُصفِت ابنة الرجل الصالح بالحياء، قال تعالى: {فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ} [القصص: 25]، والمشي على استحياء هو شيء من خفض القامة التي من حقها الانتصاب، فقد ناسب الخفض هيئة المشية على استحياء؛ لأنها لم تأته مشرئبة العنق، كما أن الاستحياء يفيد أيضاً غض البصر وخفض الصوت، وكلها تنسجم مع الكسر، وهناك بُعد جسدي

تكويني للمرأة تعبّر عنه الكسرة، فالكسرة فيها كمون أو غورية أنثوية، وإذا قورنت بالفتحة -لأننا نتحدث عن النصب- فنجد فيهما بروز ذكوري، والنساء هن الأرض المنخفضة التي يستقر فيها (الماء..!) فتكون صالحة للزرع، فهي للرجل أرضه التي يغرس بها غرسه، ولولا هذا الخفض لما استقر فيها ماء ولا صلحت لحرث، وقد جاء في معاني (حرث): "والمرأَةُ حَرْثُ الرجل أَي يكون وَلَدُه منها كأَنه يَحْرُثُ ليَزْرَعَ، وفي التنزيل العزيز: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ} [البقرة: 223]"[95]، وجاء في المعنى اللغوي لمادة (حرث) "الحَرْثُ والحِراثَةُ العَمل في الأَرض زَرْعاً كان أَو غَرْساً"[96]، وقيل في معناها: "الحَرْثُ قَذْفُكَ الحَبَّ في الأَرض، ... والحَرْثُ الجماع الكثير، وحَرْثُ الرجل امرأَتُه"[97]، والفتحة القصيرة كما هو معلوم لاحقة تركيبية سُبِقَتْ بفتحة كبيرة، وهذا مدعاة إلى غياب الفتحة القصيرة وابتلاعها فلا تظهر في اللفظ بشكل واضح، وهذا لا ينسجم مع المرأة؛ إذ غالباً ما تمتاز المرأة بالوضوح والشفافية وطيبة القلب.

وخلاصة ما تقدم أنّ المتأمّل في علاقة الكسر بجمع المؤنث السالم يجد ثمة علاقة تعايش بين التركيب الفسيولوجي للمرأة والخفض أو الكسر؛ فقد جُعلت الكسرة قسيماً –في اعتقادي- لمفهوم جمع المؤنث، ودليلاً يتمّ معناه. فتأثير" علامة الإعراب في التركيب اللغوي يتشكل ضمن نسقين: أحدهما تمارس عليه سلطتها الذاتية مفصحة عن معنى، والآخر متحرر منها مؤسس على بدائل قد تكون الرتبة، أو أية قرينة، تسهم في التشكيل الدلالي، وبهذا تهيمن هذه العلامة على التركيب عندما تكون حركة معنى فتكون دلالته رهينة لها"(98).

وأخيرا نقول: إنّ هذا التحول في الحركة الإعرابية في نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة لا نظير له في اللغات السامية جلّها ألبتة، فهذه مزية فريدة للغة العربية.

والله تعالى أعلم

The Attributive Harmony between Al-Kasrah, / i / Vowel Sound, and the Sound Feminine Plural (SFP) in Arabic

Nasser Ibrahim Noeimi, *Arabic Language Department, Faculty of Arts and Humanities, International Islamic Science University, Amman, Jordan*

Abstract

This paper is an attempt to semantically and indicatively explore the reason behind (Nassb), the Openness of Sound Feminine Plural with Al-Kasrah / i / vowel. The researcher believes that the Openness, Nassb, of Sound Feminine Plural with Al-Kasrah is attributed to a physiological dimension of the female. As known, Asad Tribe used unrestrictedly Nassb, the Sound Feminine Plural with (Al-FatHa), / æ / vowel sound. However, the researcher indicates that the use of Nassb with Al-Kasrah is associated with the Sound Feminine Plural, as both have closeness and harmony in attribute. The study shows that Al-Kasrah is closely related to the emotional context of the woman. Some argued that the need for easiness might be the main reason behind using Al-Kasrah with the Sound Feminine Plural instead of Al-FatHa, though.

قدم البحث للنشر في 2015/2/25 وقبل في 2015/8/23

الهوامش

(1) من الجدير بالذكر أن هناك بعض الرسائل الجامعية التي جمعت بين النظر التراثي، والنظر الصوتي المعاصر جمعا موفقا، فدرست بعض الظواهر اللغوية ببعديها: الصوتي، والصرفي، أو الصوتي، والنحوي ومنها: التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، محمود خريسات، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2002م. والتفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، نبال نزال، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2004م.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص197.

(3) استيتية، سمير، علم الأصوات النحوي، ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة،، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012م، ص25.

(4) انظر: العقاد، عباس، اللغة الشاعرة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ص 1.

(5) جبل، محمد حسن، دفاع عن القرآن الكريم، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، مطبعة البربري، ط2، ص 139.

(6) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة- جدة 1984م، ص157.

(7) اتْلأَبَّ الشيءُ اتْلِئْباباً: اسْتَقامَ، وقيل انْتَصَبَ. واتْلأَبَّ الشيءُ والطريقُ: امْتَدَ واسْتَوى، والمُتْلَئِبُّ المُسْتَقِيمُ، انظر لسان العرب، مادة (تلب).

(8) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب المصرية 157/2.

(9) ابن جني، الخصائص، 65/1

(10) نهر،هادي،اللسانيات الاجتماعية عند العرب، دار الأمل للنشر والتوزيع – إربد، ط1، 1998م، ص19.

(11) حول علاقة اللغة بالمجتمع، انظر: اللغة والمجتمع، محمود السعران، القاهرة، 1963م، ص11.

(12) انظر: دي سوسير، فردينان، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي، ومحمد الشّاوش، ومحمد عجيبنة، الدار العربية للكتاب، الفصل الثالث: منزلة اللغة ضمن الظواهر البشرية، ص36-39.

(13) انظر: حسان، تمام، الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، 2009، ص61.

(14) أبو ريشة، زليخة، اللغة الغائبة، مركز دراسات المرأة – عمان، 1996م، ص 26.

(15) التعريف بعلم اللغة، دافيد كريستل،ترجمة حلمي خليل،الهيئة المصرية العامة، ط1، 1979م، ص 120.

(16) ابن يعيش، شرح المفصل، 5/7-8، إدارة الطباعة المنيرية–القاهرة.

(17) ابن يعيش، شرح المفصل، 51/1.

(18) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، 49/3.

(19) المبرد، المقتضب، 331/3-332، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، وزارة الأوقاف المصرية–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1994م.

(20) ابن السراج، الأصول في النحو، 47/1، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الثالثة 1988م.

(21) ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، 203/1، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق–بيروت، الطبعة الرابعة 1981م.

(22) ابن جني، الخصائص، 111/1.

(23) الصيمري: هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، أو محمد، له (التبصرة) في النحو، وهو كتاب جليل، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، من علماء القرن الرابع، لا تعلم سنة وفاته [انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 49/2].

(24) الصيمري، التبصرة والتذكرة، 87/1، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى 1982م.

(25) الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، 75/1، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى 1995م.

(26) العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، 116/1، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى 1995م.

(27) شرح المفصل، 7/5-8.

(28) المرادي: هو أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، مفسر أديب، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب، من كتبه: (تفسير القرآن) و(إعراب القرآن) و(شرح الشاطبية) و(شرح ألفية ابن مالك)، توفي بسرياقوس في مصر سنة 749هـ [انظر: الأعلام للزركلي 211/2].

(29) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، 339/1، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي–بيروت، الطبعة الأولى 2008م.

(30) ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 68/1، دار الجيل – بيروت، الطبعة الخامسة 1979م.

(31) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 74/1-77، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية 1985م.

(32) ابن مالك، شرح التسهيل، 42/1، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر – الجيزة، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

(33) الجوجري: هو محمد بن عبد المنعم بن محمد بن محمد بن عبد المنعم بت أبي الطاهر إسماعيل، شمس الدين بن نبيه الدين الجوجري، ولد بـ " جَوجَر" (قرب دمياط) وتحول إلى القاهرة صغيراً، فتعلم، وناب في القضاء، ثم تعفف عن ذلك، ومات بمصر سنة 889هـ [انظر الأعلام للزركلي، 251/6].

(34) الجوجري، شرح شذور الذهب، 181/1-185، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى 2004م.

(35) ابن الصائغ: هو محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، عالم بالعربية، مصري الأصل، دمشقي المولد والوفاة، له (المقامة الشهابية) و (شرح ملحة الإعراب) وقصيدة نحو ألفي بيت في (الصنائع والفنون) و (شرح مقصورة ابن دريد)، توفي سنة 720ه [انظر: الأعلام للزركلي 87/6].

(36) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 171/1، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2004م.

(37) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع بشرح جمع الجوامع 75/1-77، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1998م.

(38) انظر: التبصره والتذكره 87/1. شرح المفصل لابن يعيش 7/5. وتوضيح المقاصد للمرادي 339/1. وشرح شذور الذهب للجوجري 181/1. وهمع الهوامع للسيوطي 75/1. وحاشية الصبان 136/1. ومعجم النحو لعبد الغني الدقر ص 129.

(39)الصيمري، عبد الله بن عَليّ بن إِسْحَاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى 1982م، 1/ 87

(40) شرح شذور الذهب 181/1-185، ومن الجدير بالذكر أن تخصيص جمع المذكر السالم للعاقل هذا هو القياس، وأمّا السماع فقد جاء خلاف ذلك، نحو: أرضون، وعليون .... إلخ .

(41) ابن هشام، شرح شذور الذهب 182/1.

(42) العكبري، اللباب في العلل البناء والإعراب 116/1.

(43) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 7/5.

(44) انظر: الفراء، معاني القرآن 347/1.

(45) ذهب ابن هشام في نصب جمع المؤنث مذهباً مستقلاً، وهو من الكوفيين كما ذكر السيوطي في همع الهوامع 175/1 [انظر: القول الثالث من الخلاف].

(46) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1998م، 1/ 75- 77.

(47) الصبان، حاشية الصبان مع شرح الأشموني على الألفية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بمصر، 138/1. و قبيلة "أسد" من القبائل العربية الشمالية المعروفة بعد الميلاد. أما في نصوص المسند، فليست فيها معروفة. ويظهر إن قسماً منها كان قد نزح من نبد إلى الجنوب حتى بلغ أرض حضرموت، فساعد "يدع ايل بين". ولعل نزوحها إلى الجنوب كان بسبب خلاف وقع بين عشائرها أو مع قبائل أخرى، فاضطر قسم منها إلى الهجرة إلى العربية الجنوبية. انظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام 335/2.

(48) ابن هشام، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية أبن مالك ج 1 ص 339

(49) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 68/1. السيوطي، همع الهوامع 77/1.

(50) الثبة: العُصْبَة من الفُرسان، والجمع ثُباتٌ وثُبونَ وثِبُونَ، وتصغيرها ثُبَيَّة، والثُّبَةُ والأُثْبِيَّة الجماعة من الناس، وأصلها ثُبَيٌ، والجمع أَثابيّ وأَثَابِيَةٌ [انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة: ثبا].

(51) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: ثبا.

(52) انظر: أبو حيان، البحر المحيط ، دار الفكر، ط2، 290/3

(53) وهو قعنَب – بفتح القاف وسكون العين وفتح النون - بن هلال العدوي البصري المقرئ، يكنى بأبي السمّال – بفتح الميم المشددة- توفي سنة 160هـ ، انظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الحافظ الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط2، 1411هـ، ص 576، وبغية الوعاة 265/2 .

(54) انظر: أبو طالب، مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط3، 1987م، 202/1

(55)انظر: العيني، بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري 121/14، دار إحياء التراث العربي، بيروت. وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني 38/6، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

(56) قال ابن منظور: "اللُغة من الأسماء الناقصه، وأصلها لُغْوة، من لَغا إذا تكلم" [لسان العرب، مادة لغا].

(57) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى 50/1. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 75/1. والسيوطي، همع الهوامع 76/1. وحاشية الصبان 137/1.

(58) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في أدب الكاتب ص 441؛ وجمهرة اللغة ص 248، 1334، وبلا نسبة في الخصائص 3/ 304؛ ورصف المباني ص 165. ومن الجدير بالذكر أنّ البيت في

ديوان الهذليين، الرواية فيه (ثباتٍ) بالكسر، وعندئذ لا شاهد في البيت، وكذلك الرواية في الديوان (ذلُها واكتِئابُها)، انظر: ديوان الهذليين، نشر الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة، سنة 1965م، 79/1.

(59) ابن يعيش، شرح المفصل 7/5-8.

(60) انظر: المرجع السابق 7/5-8.

(61) الحلبي، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 27/4، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(62) العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن 163/1، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(63) ابن هشام الأنصاري، ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك، 81/1.

(64) الصبان: هو محمد بن علي الصبان، أبو العرفان، عالم بالعربية و الأدب، مصري، مولده ووفاته بالقاهرة، من كتبه: الكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وإتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام، وغير ذلك، توفي سنة 1206هـ [انظر: الأعلام للزركلي 297/6].

(65) الصبان، حاشية الصبان 135/1-137، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1997م.

(66)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 74/1-77، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية 1985م.

(67) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 116/1، بتصرف يسير.

(68) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 1/ 86.

(69) انظر: السيوطي، همع الهوامع 69/1. وحاشية الصبان 135/1.

(70) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 116/1.

(71) انظر: السيوطي، همع الهوامع 69/1.

(72) استيتية، سمير، علم الأصوات النحوي، ص37.

(73) درويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، ط4، 1994م، 1/ 252م

(74) جبل، محمد حسن، دفاع عن القرآن الكريم، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، ، ط2، ص 139.

(75)انظر: حمدان، ابتسام، الأسس الجمالية للإيقاع البلاغي في العصر العباسي، حلب،دار القلم العربي، ط1، 1997م.ص 217)

(76) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة – جدة، ط1، 1984م، ص 150.

(77) عنبر، عبدالله، النظريات النحوية، ثورة منهجية بين عوالم التخفي ومرايا التجلي، أمواج للطباعة والنشر – عمان، ط1، 2014م، ص 77.

(78) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1997م، ص64.

(79) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2004م، ص 391.

(80) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، 98/1.

(81) انظر: الكندي، خالد بن سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان، ط2، 2009م، ص 137.

(82) أشكر الأديبة نبيلة الخطيب على بعض الأفكار التي جاءت بها، في محاولة الربط بين الكسرة وجمع المؤنث السالم، والشكر موصول لأخي الحبيب دريد، أبي عبد الرحمن الذي كان نعم التلميذ والمنسق.

(83) العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، القاهرة، 1935، 75/1.

(84) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة نوب.

(85) لوفيفر، هنري، اللسان والمجتمع، ترجمة مصطفى صالح، وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق، 1983م، ص 38.

(86) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، كتاب: الرضاع، باب: حق المرأة على زوجها، حديث (1162)، 457/2، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م.

(87) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة فرع.

(88) أبو عودة، عودة، هو وهي، قصة الرجل والمرأة في القرآن الكريم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، ط1، 2009م ص 35.

(89) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة كسر.

(90) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، /185.
(91) الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر، الرسائل 58/1.
(92) استيتية، سمير، علم الأصوات النحوي، ص 73.
(93) مسند الإمام أحمد بن حنبل. أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، تعليق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، باب مسند أنس بن مالك،ج3 ص107. وانظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط1، ج12، انظر ص 148.
(94) انظر: شرح النووي على مسلم 81/15، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة- بيروت، 1379هـ، 545/10.
(95) ابن عباد، الصاحب، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، 1975م، مادة (حرث).
(96) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حرث).
(97) الثعالبي، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مادة (حرث).
(98) عنبر، النظريات النحوية، ثورة منهجية بين عوالم التخفي ومرايا التجلي، ص 171.

المصادر والمراجع

1. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري 370ه، تهذيب اللغة،، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
2. استيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012م.
3. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،، الطبعة الأولى، 2003م، المكتبة العصرية.
4. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، الشهير بأبي البركات الأنباري 577ه، أسرار العربية،، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى 1995م.

5. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م.

6. التوحيدي، أبو حيان محمد بن يوسف ، البحر المحيط، تحقيق: زكريا عبد الحميد النوتي، وعلي محمد عوض، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.

7. الثعالبي، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة

8. جبل، محمد حسن، دفاع عن القرآن الكريم، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، مطبعة البربري، ط2.

9. الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز،، تحقيق : محمد التنجي، الطبعة الأولى، 1995م، دار الكتاب العربي، بيروت.

10. الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول،، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط1، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان.

11. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني 392ه، الخصائص،، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت.

12. حسان، تمام، الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، 2009.

13. الحلبي، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

14. حمدان، ابتسام أحمد، الأسس الجمالية للإيقاع البلاغي في العصر العباسي، حلب،دار القلم العربي، ط1، 1997م.

14. ابن حنبل، أحمد أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل،، تعليق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

15. ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله 370ه، الحجة في القراءات السبع،، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، الطبعة الرابعة 1981م.

16. درويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، ط4، 1994م.

17. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة،، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت.

18. الدقر، عبد الغني 1424هـ، معجم النحو، بإشراف: أحمد عبيد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1986.

19. دي سوسير، فردينان، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي، ومحمد الشّاوش، ومحمد عجيبنة، الدار العربية للكتاب، الفصل الثالث: منزلة اللغة ضمن الظواهر البشرية.

20. أبو ريشة، زليخة، اللغة الغائبة (نحو لغة غير جنسوية)، مركز دراسات المرأة – عمان، 1996م.

21. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي 1396ه، الأعلام، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة 1980م.

22. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي 361ه، الأصول في النحو،، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة 1988م.

23. السعران، محمود، اللغة والمجتمع، القاهرة، 1963م.

24. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي 911ه، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1998م.

25. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي 911ه، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية 1979م.

26. الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2004م.

27. الصايغ، محمد بن الحسن 720ه، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 2004م.

28. الصبان، محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان مع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بمصر.

29. الصيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، التبصرة والتذكرة،، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى 1982م.

30. ابن أبي طالب، مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط3، 1987م

31. الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثانية.

32. ابن عباد، الصاحب، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، 1975م.

33. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، 1379ه، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت.

34. العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، القاهرة، 1935م.

35. العقاد، عباس محمود، اللغة الشاعرة ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت – صيد.

36. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني 769ه، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية 1985م.

37. العكبري، محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله 616ه، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى 1995م.

38. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري 616ه، التبيان في إعراب القرآن،، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

39. عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة – جدة ، ط1، 1984م.

40. عنبر، عبدالله، النظريات النحوية، ثورة منهجية بين عوالم التخفي ومرايا التجلي، ، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع – عمان، ط1، 2014م.

41. أبو عودة، عودة، هو وهي، قصة الرجل والمرأة في القرآن الكريم، عودة أبو عودة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، ط1، 2009م.

42. العيني، محمود بن أحمد بدر الدين العينى،عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

43. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء 207ه، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

44. الفراهيدي، الخليل بن أحمد 170هـ، الجمل في النحو، تحقيق : فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة 1995م.

45. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، 1963م، المكتبة التجارية –مصر.

46. كريستل، دافيد، التعريف بعلم اللغة، ترجمة حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1979م.

47. الكندي، خالد بن سليمان الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان، ط2، 2009م.

48. لوفيفر، هنري، اللسان والمجتمع، ترجمة مصطفى صالح، وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق، 1983م.

49. ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي 672ه، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر - الجيزة، الطبعة الأولى 1990م.

50. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد 285ه، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1994م.

51. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي 749ه، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – بيروت، الطبعة الأولى 2008م.

52. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري 711ه، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

53. ابن هشام الأنصاري، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، تحقيق: محمد النجار مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى 2001م.

54. نهر، هادي، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط1، 1998م.

55. النووي، يحيى بن شرف بن مري النووي، شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)،، الطبعة الثانية، 1392هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

56. الهذلي، ديوان الهذليين – شعر أبي ذؤيب الهذلي، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية 1995م.

57. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام 761ه، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة 1973م.

58. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام 761هـ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق، الطبعة الأولى 1984م.

59. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله، 761ه، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،، دار الجيل – بيروت، الطبعة الخامسة 1979م.

60. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي643ه، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة.